

التقرير الأسبوعي - محاكمة لافارج، محكمة باريس الجنائية

جلسات استماع للموظفين السوريين السابقين (28 تشرين الثاني/نوفمبر - 5 كانون الأول/ديسمبر 2025)

مُقَدِّمة

استمعت محكمة جنایات باريس خلال الأسبوعين الماضيين إلى شهادات موظفين سوريين سابقين في شركة لافارج للأسمنت سوريا (LCS). تناقضت رواياتهم المؤثرة بشدة مع محاولات الدفاع لإعادة صياغة الحقائق وتقليل مسؤولية المُتَّهَمِينَ، وأتاحت للمحكمة نظرة ثاقبة على المخاطر والضغوط التي تعرضوا لها. شكر الادعاء العام بمكتب مكافحة الإرهاب (النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب، PNAT) الموظَّفين السابقين على تقديم "صورة مُلَفِّتة وواضحة عن سوريا، لأننا حتى الآن لم نحصل سوى على صورة شوَّهها" الدفاع.

ظروف العمل المُهَدَّدة للحياة: "لماذا لا نُعامَل كالمُغتربين؟ هل أستحق الموت لأني سوري؟" - أ.

أوضح العديد من المُدَّعين أن العمل لدى شركة كبيرة مثل لافارج دفعهم إلى توقُّع "الأفضل". وكما قال ك.، أحد الموظفين الأحد عشر الذين قدموا الشكوى الأولية ضد لافارج في عام 2016: "لقد توقَّعنا ببساطة ظروف سلامة لائقة، والبقاء على قيد الحياة، وأجرًا عادلًا مقابل عملنا"، بيد أن "هدف لافارج كان الحفاظ على تشغيل المصنع والترُّجُّح بأي ثمن".

أُجبر الموظفون على السفر إلى حلب التي تبعد 150 كم عن المصنع لتحصیل أجورهم، واضطروا للمرور عبر "زقاق الموت"، وهي منطقة مُعَرَّضة لنيران قناصة النظام، ممَّا تسبَّب في مقتل ما بين 10 إلى 15 شخصًا يوميًا. مع تجاهل مخاوف الموظفين رغم تحذيراتهم المُتكرِّرة للإدارة المحلية، ولم توافق الشركة على دفع رواتب الموظفين السوريين في المصنع مُباشرةً إلَّا بعد مقتل موظَّف في الطريق لتحصیل راتبه.

في الوقت نفسه، كان مدير المصنع يمارس عمله من دمشق، وكان المدراء الفرنسيون (المُدَّعى عليهم في القضية) يعيشون بأمان في مصر والأردن، واعترف أحدهم (برونو بيشيو) بأنَّه تم إجلاء غير السوريين ابتداءً من عام 2012 لأن "الوضع كان غير آمن"، بينما طُلب من "المحليين" مواصلة العمل. سرعان ما رُفِع مستوى التأمُّب الأمني لغير السوريين إلى "الأحمر" - وهو الحد الأقصى - عندما بدأت الحرب في عام 2012، بيد أنَّه ظل "برتقاليًا" للسوريين حتى بعد سقوط المنطقة تحت سيطرة الدولة الإسلامية وهجومها على المصنع في سبتمبر 2014.

الخوف من نقاط التفتيش والخطف: "اضطرت إلى بيع أثنائي الخاص لدفع الفدية لإطلاق سراح ابني" - ج.

ملأ مصطلح الخوف شهادات المُدَّعين: "عاش الخوف داخلنا" و"شعرت بالرعب" و"كان الخوف في كل مكان" و"كنت مستعداً للموت في أي لحظة" و"كنت أخشى التعذيب والخطف"، على سبيل المثال لا الحصر. وصف هـ. (الذي أدلى بشهادته عبر الفيديو من ألمانيا) المخاطر المُميِّتة التي شكَّلتها نقاط تفتيش داعش والتي أُجبر الموظفون على عبورها كل يوم: "أقل كلمة ردًا على سؤال كان يمكن أن تؤدي إلى اعتقالنا". تَكَرَّرت عمليات الاختطاف عند نقاط التفتيش واعتقالات داعش التعسُّفية، ووقعت حوادث قتل.

أوضح ج. استهداف موظفي لافارج التي عرَّضت نفسها وموظفيها لمخاطر كبيرة من خلال دفع أموال للجماعات المسلحة والإرهابية المُتقاتلة بعنف من أجل السيطرة على المنطقة. وروى باكياً عن اختطاف ابنه: "أخذوا إبني لمدة شهر [...] ربطوا المتفجرات حول ساقه وقالوا إنهم [...] سيفجِّرونه". وأوضح أنَّه لم يُقحم الشركة في الأمر آنذاك لحماية زملائه من المزيد من عمليات الاختطاف: "لقد توليت المفاوضات ودفعت الفدية بنفسني لحماية زملائي. حتى اضطرت إلى بيع أثاثي لدفع المبلغ". وروى ن. أحداث اختطافه في أواخر عام 2012: "زعيمهم استجوبنا [...] كنا مرعوبين من ذكر أننا نعمل بلافارج، خوفاً من استخدام ذلك ضدنا" لأن لافارج كانت تدفع أيضاً أموالاً لحماية للأكراد أعداء داعش.

في وقت لاحق، أرادت جماعات مسلحة أخرى أن تنتقم بسبب اتفاقيات لافارج مع داعش. قال أ. وهو موظف سابق يعيش الآن في أوروبا وفقد شقيقين خلال الحرب، منهما واحد قتله داعش: "لقد عرَّضنا للخطر. أي شخص أراد الانتقام من لافارج كان بإمكانه استهدافنا". أبلغ الموظفون لافارج مراراً وتكراراً أن الوضع على الطرق بين المصنع ومنبج، وهي المدينة التي أُجبروا جميعاً على العيش فيها مع عائلاتهم حتَّى بعد سيطرة داعش على المدينة بعد كانون الثاني/يناير 2014، كان خطيراً للغاية: "كل هذا كان معروفاً بلافارج". وكان كريستيان هيرولت (نائب الرئيس التنفيذي السابق المسؤول عن العمليات السورية) قد أكد في جلسة سابقة أنَّ "مُشاركة الكعكة مع داعش" (الضريبة التناسبية المفروضة على مبيعات الأسمت) "تحمي الموظفين السوريين بشكل غير مباشر".

موقف لافارج الانتهازي: "لم يكن لدينا خيار آخر: إما الموت جوعاً أو العمل!" - أ.

تحدَّث الموظفون السابقون عن عدم وجود أي خيارات عمل بديلة والضغط الذي مارستها عليهم لافارج للأسمت سوريا، التي قالت ردًا على مخاوفهم من الانتقال إلى المصنع عبر نقاط تفتيش الجماعات المسلحة "إذا رفضت المجيء غدًا، فسنبوظ عشرة عشرة ليحلوا محلّك".

وأوضحوا أن الغياب كان يعني الفصل من العمل "دون تعويض، ودون أي شيء"، وكمثال صارخ: في اليوم التالي لتدمير منزل ج. في منبج إثر غارة جوية أصابته هو وعائلته وصدمتهم نفسيًا، "أجبرته لافارج على الذهاب إلى العمل تحت التهديد

بالفصل"، بالرغم أن العمل عن بُعد كان ممكنًا، وهذا ما أكَّده أيضًا مُدَّعون آخرون للمحكمة. ولخُصَّ ن: "كانت لافارج تعلم جيدًا أنه يتم استغلالنا لأنَّه لم يكن لدينا مكان آخر نذهب إليه، نظرًا لتردِّي الوضع الاقتصادي في سوريا آنذاك".

تتناقض هذه الشهادات مع السرد الأبوي الذي قدَّمه برونو بيشيو بأن "الموظفين أرادوا القدوم إلى العمل"، و"كانوا فخورين بإظهار أنَّهم يستطيعون إدارة المصنع بأنفسهم، دون "المُغتربين" و"لم يكونوا مقيدين بالسلاسل إلى مكان عملهم"، وهو موقف وصفه ن. بسخرية بأنَّه "حجة لافارج".

هجوم "متوقع" و"هروب" فوضوي من المصنع: "كنا رهائن نعيش في وقت مُستَعَار" - ن.

أكد المُدَّعون السوريون أن هجوم داعش على المصنع في 19 أيلول/سبتمبر 2014 كان "متوقعًا بنسبة 100%" بسبب تقدُّم داعش على الأرض وقصف النظام مدينة منبج بعنف في كانون الثاني/يناير 2014 وبعده. وذكروا أنَّهم سمعوا "انفجارات" عديدة وهم بالمصنع في صيف عام 2014. رغم هذا الخطر المتزايد، كان المصنع يعمل بكامل طاقته: "كنا ننتج الكثير من الأسمنت".

رُغم تصريح برونو بيشيو بأنَّه "لن تجد في مسيرتي المهنية قرارات تعرَّض حياة الموظفين عندي للخطر"، إلَّا أنَّ شهادات المُدَّعين تظهر عكس ذلك. وصف العديد من الموظفين أنَّهم كانوا "مُحصَّرين في نفق مظلم" و"ضحوا بحياتهم من أجل المصنع".

أجاب ن. عندما سُئل عن خطة الإخلاء: "عن أي إخلاء نتحدث؟ لم يكن إخلاء، بل كان هروبًا!". وأكَّد المُدَّعون الآخرون أنَّه لم تكن هناك خطة إخلاء مناسبة، بل وُطلب من 27 موظفًا البقاء في المصنع لإغلاق الفرن (وهي عملية تتطلب 48 ساعة) بعد احتدام القتال، بينما كان داعش يقترب من المصنع أثناء قتاله للأكراد في القرية المجاورة، وطمأنهم مدير المصنع في عين المكان: "لا تخافوا. لا يوجد أي سبب للخوف. كل شيء على ما يرام" ثم فرَّ من المصنع مع عائلته في صباح اليوم التالي. تُرك الموظفون دون تعليمات ولم يتلقوا أي تدريب أمني في حالة وقوع هجوم خارجي بعد عامين من العمل في منطقة النزاع، تُركوا دون أي حافلة أو خطة إخلاء، وأُجبروا على الفرار باستخدام المركبات الخاصة الثلاث المتبقية في الموقع. وصفه ن. ذلك بأنَّه كان "يوم رعب". بعد يومين أرسل فريديريك جوليبوا (المُدَّعى عليه في القضية ومدير لافارج للأسمنت سوريا الذي كان يعمل من الأردن) رسالة إلى جميع الموظفين مفادها أن "الإخلاء تم بشكل جيد جدًّا"، وهو أمر وجده ك. مثيِّرًا للغضب وقال: "كدنا نموت ذلك اليوم!"

الختام: "لم تكتث لافارج بالموظفين" - ن.

اختتم ن: " رأيت في يومي الأول بلافارج شعارًا لن أنساه أبدًا: "السلامة أولاً"، بينما في الواقع وعندما بدأ الصراع كان الشعار "المصنع أولاً".

إن إهمال لافارج وتهوينها للوقائع ومنطقها القائم على أن الترتُّح أهم من أمن موظفيها يتضح في جملة صدرت عن جاكوب ويرنيس، مدير الأمن السابق بلافارج للأسمنت سوريا ومُدَّعى عليه في القضية: "بالنسبة لي، الأمن جزء من الاتجار (البيزنس)".

اقرأ تقريرنا الأسبوعي السابق (جلسات 24-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025) هنا:
https://www.ecchr.eu/fileadmin/Fallbeschreibungen/Weekly_reports_3_Lafarge_2025.pdf